مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية
اسم الكاتب: أ.د. علاء الدين جبل، أ.م.د. خالد قطيني، كندة محمد نوري خياطة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3252
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٥ مجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩
ص ص[٢٩٧ -٣١٧]

دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات
دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية

الدكتور علاء الدين جبل
أستاذ- قسم المحاسبة

الدكتور خالد قطيني
أستاذ مساعد - قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

كندة محمد نوري خياطة
قسم المحاسبة

المستخلص

يعد موضوع الفشل المالي من أهم المواضيع التي تناولها الباحثون لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى الشركة والعاملين فيها وعلى مستوى الاقتصاد ككل. لذلك فقد جاءت العديد من الأبحاث بنماذج خاصة بالتنبؤ بالفشل المالي للشركات، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب الوقوع في الفشل المالي المحتمل. وتعتمد غالبية الشركات الصناعية عند إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية متجاهلة الأثر الكبير الذي يسببه التضخم في التقليل من دقة المعلومات المحاسبية المستخرجة من هذه القوائم ومن ثم التأثير سلباً على المعرفة المحاسبية، وهكذا فإن الاعتماد على هذه المعلومات في التحليل المالي لابد من أن يعطي صورة مضللة عن واقع الشركة الحقيقي والعادل. وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة احتمالات الفشل المالي في المستقبل القريب أو البعيد. تتناول هذه الدراسة تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على شركات الغزل والنسيج في مدينة حلب ومعرفة مدى ملاءمة هذه النماذج لواقع هذه الشركات واستخلاص الأنموذج الأكثر ملاءمة لاستخدامه في التحليل المالي بهدف التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه. ومن ثم تعديل القوائم المالية لهذه الشركات على أساس التكلفة التاريخية المعدلة وتطبيق الأنموذج الأكثر ملاءمة على البيانات الفعلية والبيانات المعدلة لشركات العينة المدروسة ومقارنة النتائج. إذ أثبتت الدراسة أن البيانات المعدلة تزود مستخدميها بمعرفة محاسبية تفيد في التنبؤ بالفشل المالي للشركة خلال فترة التضخم بشكل أفضل.

تأريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٧/٣١ تأريخ قبول النشر ٢٠٠٨/٨/١٣

The Role of Accounting Knowledge in Predicting the Financial Failure of Companies Applied Study

AllaDdin Jabal (PhD)
Professor
Department of Accounting
University of Aleppo

Khaled El Kotayni (PhD)
Assistant Professor
Department of Economics
University of Aleppo

Kinda M. Khayata
Department of Accounting
University of Aleppo

Abstract

Researchers consider the financial failure of companies as the most important subject. It has negative effects on the company, the employees and the county's economy. Many researches presented models of predicting financial failure of companies. That would avoid the probable financial failure by taking a corrective action. This paper discusses the definitions of financial failure, and it forms and examines the suitability of the models of predicting financial failure as applied to the Syrian companies in order to deduce the most relevant model to be used in the financial analysis of the said companies in order to predict the financial failure before hand. Most industrial companies rely on the basis of historical cost in preparing the financial statement ignoring the great effect of inflation on decreasing the accuracy of accounting data extracted from these traditional statements. Hence, the reliance on these data in financial analysis will necessarily give a distorted picture about the real and fair status of company; which will increase the probability of financial failure in the near or far future. The paper also displays the applied study carried out on a sample of public sector companies by modifying the financial statements for those companies bored on the general level of prices, thus proving the suitability and reliability of data extracted from the modified statement.

مشكلة البحث

الفشل المالي واقع قائم يعاني منه عدد كبير من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام في سورية، وتكمن مشكلة البحث في اتساع نطاق الشركات المهددة بالفشل المالي لاسيما في فترات التضخم، إذ إن معظم هذه الشركات لا تزال تعتمد على أساليب بسيطة في التحليل المالي، وهي عبارة عن نسب مالية مجردة قد تعطي صورة مضللة عن الوضع المالي للشركة. كما أن اعتماد هذه الشركات على القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية فقط في التحليل المالي يعد المشكلة الأساسية التي يتعذر معها الحصول على صورة حقيقية عن الوضع المالي للشركة في ظل التضخم. فالمشكلة هي إمكانية إعداد قوائم مالية معدلة ملحقة تخدم التحليل المالي والقياس، بحيث يمكن استخدام البيانات المعدلة في الحصول على معلومات ملائمة وموثوقة تزيد من المعرفة المحاسبية للمستخدمين بهدف التنبؤ بالفشل المالي للشركة.

الدراسات السابقة

١. دراسة إبراهيم علي بعنوان: فائدة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بإفلاس الشركات خلال فترات التضخم. البحرين، ١٩٩٨.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص فائدة المعلومات المحاسبية باستخدام كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار في التنبؤ بإفلاس الشركات، وأجريت الدراسة على ٢٦ شركة مفلسة و٢٦ شركة ناجحة خلال الفترة (١٩٧٩ -١٩٨٧)، كشفت الدراسة على أن الأنموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية ذو قوة تنبؤ أكثر من كل من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية والمستوى العام للأسعار والنموذج المشترك لكل من التكلفة التاريخية والمستوى العام للأسعار في كل من السنوات الأولى قبل الإفلاس

٢. دراسة مرام اسلامبولي بعنوان: استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية العامة في سورية. دمشق، ٢٠٠٣.

عنيت هذه الدراسة بموضوع التنبؤ بالفشل المالي، وأجريت على العينة موضوع البحث والتي تتألف من ٢٢ شركة تابعة للقطاع العام الصناعي الغذائي في سورية خلال الفترة (١٩٩١ -٢٠٠٠)، وتبين أن الشركات المتعثرة هي في معظمها شركات تعاني من حالة التعثر المزمن التي تترافق فيها حالة تراكم الخسائر مع أزمات السيولة الحادة باستثناء بعض الحالات التي تكون فيها الشركات الرابحة متعثرة بسبب أزمات سيولة حادة تمنعها من سداد التزاماتها المتراكمة، من دون أن يكون هناك فرص للنجاة منها.

٣. دراسة قاسم الجنيد بعنوان: التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام التحليل المالي. دمشق، ٢٠٠٧.

عنيت هذه الدراسة بموضوع التنبؤ بالفشل المالي للعميل المصرفي وأجريت على المصارف التجارية اليمنية، وهي سبعة مصارف خلال الفترة (٢٠٠١ -٢٠٠٥)، وخلصت الدراسة إلى أن إدارة المصارف التجارية اليمنية لا تستخدم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وإلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بلغت ٨٩,٦% بين تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتنبؤ بتعثر العميل المصرفي.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال ازدياد عدد الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام التي تتكبد خسائر متتالية، ومن خلال الدور الفعال الذي تؤديه مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في معرفة الوضع المالي للشركات في المستقبل يمكن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على وضع مالي سليم للشركة، وتجنب الوقوع في الفشل المالي في المستقبل.

هدف البحث

يهدف البحث إلى مقارنة نتائج تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات على القوائم المالية الفعلية والمعدلة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة، لشركات العينة المدروسة لمعرفة أي البيانات تعطي نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع عن الفشل المالي خلال فترة التضخم.

فرضيات البحث

١. إن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم.
٢. تختلف نتائج استخدام أنموذج "كيدا" للتنبؤ بالفشل المالي باختلاف البيانات المحاسبية المعتمدة في القياس، إذ تعطي البيانات المعدلة نتائج تنبؤ أقرب إلى الواقع.

منهجية البحث

القسم النظري: يعتمد على المنهج الاستقرائي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية المتعلقة بالمعرفة المحاسبية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترة التضخم.

الدراسة التطبيقية: يعتمد القسم العملي على المنهج التحليلي في تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على عينة من الشركات الصناعية التابعة للقطاع العام السوري، لدراسة مدى ملاءمة هذه النماذج للتطبيق على هذه الشركات، ثم تعديل القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لشركات العينة المدروسة، وتطبيق أنموذج التنبؤ بالفشل المالي الأكثر توافقاً على القوائم المالية المعدلة ومقارنة النتائج.

مقدمة

من المتعارف عليه أن المحاسبة بوصفه علماً ومهنة هي الوعاء الرئيس لكافة أنواع المعلومات المالية على مستوى الوحدة الاقتصادية وعلى مستوى المجتمع لهذا فهي تعمل بصورة مستمرة ودائمة على تنمية منفعة هذه المعلومات، وتقديمها بالشكل والمضمون المناسب وفي الزمن والتوقيت المناسب لكل من له مصلحة بهذه المعلومات سواء داخل الوحدة الاقتصادية ذاتها أو حتى على مستوى دنيا الأعمال والنشاط الاقتصادي بصفة عامة(*).

(*) بركات، إبراهيم، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الثاني، ٢٠٠٤ ، ص١٥.

وهكذا فإنه يمكن تحديد مكونات نظام المعلومات المحاسبية فيما يأتي: مدخلات - عمليات - مخرجات.

المدخلات هي البيانات Data، والعمليات هي الأدوات المستخدمة في تشغيل وتحليل البيانات، المخرجات هي المعلومات Information ولنظام المعلومات المحاسبي للمعلومات هو نظام مفتوح بمعنى أنه يتعامل عند طرفيه بالبيئة المحيطة، فالبيانات هي عبارة عن تعبير رقمي للأحداث والعمليات المالية في الوحدة الاقتصادية والمعلومات هي المادة المقدمة للمستخدم الخارجي والداخلي والتي تشكل اللبنة الأساسية للمعرفة المحاسبية لدى هذا المستخدم. وانطلاقاً من ذلك نجد أن المعرفة المحاسبية هي مجال جديد مثير لاهتمام الفكر المحاسبي.

المعرفة المحاسبية

يمكن تعريف المعرفة على بالشكل الآتي:

١. المعرفة بمفهومها العام هي مجموعة المعارف والمدارك العقلية المكتسبة من خلال الملاحظة والاستنتاج حول التطور الحاصل في الطبيعة والمجتمع وحول قوانين وحتميات وحقائق وعلامات هذا التطور.

وتمثل المعرفة ذخيرة المعلومات التي تولدت عبر الزمن والتي تستخدم للتنبؤ بالمستقبل (المصري، ٢٠٠٧، ٨).

٢. المعرفة هي المادة المصنعة من المعلومات، فهي حصيلة ما يمتلكه فرد أو منظمة أو مجتمع من معلومات وعلم وثقافة في وقت معين، والمعرفة هي حصيلة استنتاجية أو خلاصة البيانات والمعلومات (الحسنية، ٢٠٠٣، ٢٥).

٣. تتضمن المعرفة الخبرة ويحتاج اكتسابها إلى وقت، وهي تدوم زمناً أطول من المعلومات. فالمعرفة في حد ذاتها هي التي تكون ذات قيمة، وهي ببساطة الموهبة والمهارات والعلاقات الممكن استخدامها لخلق الثروة (ستيوارت، ٢٠٠٤، ٢٣).

٤. المعرفة تمثل حصيلة المعالجات التجريدية للمظاهر الكامنة في المعلومات وتقطيرها إلى مجموعة قواعد تحكم الفكر بجانبيها النظري والتطبيقي لتجاوز العقبات (الرزو، ٢٠٠٨، ٨٥).

نجد من التعاريف السابقة أن التعريف الأول يعد المعرفة ذخيرة من المعلومات، إذ تحتاج المعرفة إلى فترة من الزمن للحصول عليها. والتعريف الثاني يعد المعرفة المادة المصنعة من المعلومات، فهي خلاصة البيانات والمعلومات معاً، أما التعريف الثالث فيصفها أنها الخبرة التي تدوم أكثر من المعلومات، فالمعلومات تستخدم في مرحلة معينة للتعبير عن الماضي والحاضر الذي كانت عليه الوحدة الاقتصادية للاستفادة منها في التنبؤ بالمستقبل المالي لهذه الوحدة الاقتصادية، أما المعرفة فبما أنها حصيلة المعلومات فهي الاستفادة التي يحصل عليها المستخدم من المعلومات المتراكمة، والتعريف الرابع يفيد أن المعرفة هي خبرة الفرد من المعلومات والتي تولد قواعد فكرية تحكم الجانب النظري والتطبيقي وهكذا نجد أن

المعرفة المحاسبية هي القدرة على فهم وتفسير المعلومات المحاسبية بالشكل الصحيح ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة الكفيلة بتطوير نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب والبعيد. وبذلك نستنتج أن المعرفة المحاسبية هي العنصر الأهم في عملية التنبؤ المالي وعملية اتخاذ القرارات للمستقبل وبما أنها ناتجة عن تراكم كم من المعلومات والمعارف لدى الأفراد، فهي العنصر الفعال في حل المشاكل واختيار البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوحدة الاقتصادية.

أنواع المعرفة

هناك نوعان للمعرفة الأول المعرفة الصريحة والثاني المعرفة الضمنية.

المعرفة الصريحة تعرف على الشكل الآتي :

- هي الخبرة التي يمكن توصيلها وتقاسمها أو المعلومات في النشاط.
- التي تتكون من البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تنطبق في المشكلة أو النشاط الراهن.
- المعرفة الإنسانية هي ما يندمج أو يقدم بالطريقة التي يمكن معالجتها بالحاسوب.
- هي معلومات منظمة قابلة للاستخدام في حل مشكلة معينة، أو هي معلومات مفهومة محللة ومطبقة (نجم، ٢٠٠٤، ٢٦).

المعرفة ليست المعلومات نفسها. فهي قد تكون ضمنية غير متاحة إلاّ لمن ولّدها، أما المعلومات فهي المعارف المتداولة والمتاحة لأفراد مجتمع المعرفة (المصري، ٢٠٠٧، ٨).

نستخلص من التعاريف السابقة أن المعلومات المتاحة والمفهومة هي عبارة عن المعرفة الصريحة.

أما المعرفة الضمنية فتعرف على النحو الآتي:

- هي ما تبقى في رأس الفرد.
- هي المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات السباقة والرؤى الخبيرة التي تقدم إطاراً لتقييم وتقرير الخبرات والمعلومات الجيدة (نجم، ٢٠٠٤، ٢٦).

ومن هنا يتبين أن فهم المعلومات المتاحة وتفسيرها وتحليلها وتراكم هذه المعلومات المفهومة لدى العقل البشري هو ما يسمى بالمعرفة الضمنية. وهذه المعرفة لا يمكن تشكلها من دون توافر المعرفة الصريحة، أي المعلومات. وهكذا فلتوليد معرفة ضمنية صالحة للعمل المحاسبي والتنبؤ المالي لا بد من توفير معلومات جيدة ومناسبة، يتم استخدامها في الوقت المناسب، فبمجرد توفير المعلومات يجب الاستفادة منها فوراً، لأن إعدادها يرتبط بموقف معين والمواقف دائمة التغيير، فإذا لم تستخدم المعلومة حال توافرها تغير الموقف وتحولت المعلومة إلى بيان. وعلى ذلك فإن المعلومات لا يتم تخزينها وإذا حدث وأن خزنت فهي تعد بيانات تستخدم بعد ذلك في إنتاج معلومات لموقف جديد. وفيما يتعلق بالمعرفة فإن

رصيد المعلومات المتراكم لدى الفرد يؤثر في كمية المعلومات الجديدة التي يحتاجها الفرد لمعالجة المواقف المختلفة (صالح، ٢٠٠٠، ٩).

وهكذا نجد أن عامل الوقت مهم جداً في عملية اتخاذ القرارات، فإذا وصلت المعلومات في وقت متأخر، لن تؤثر في القرارات ومن ثم ستتحول إلى بيانات.

والتركيز في هذا البحث على المعرفة الصريحة أي المعلومات المفيدة في التنبؤ بالفشل المالي للوحدة الاقتصادية، والمثير للاهتمام هو معرفة أي المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي، المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، أم المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المعدلة خلال فترة التضخم. إن هذه الدراسة توضح أي المعلومات أفضل لعملية التنبؤ بالفشل المالي/ وذلك بعد تحديد خصائص المعلومات الجيدة.

خصائص المعلومات المحاسبية

لا بد من أن تحتوي المعلومات المحاسبية على خصائص وصفات معينة لتصبح مفيدة ومؤثرة عند اتخاذ القرار وصالحة لعملية التنبؤ المالي.

حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) خصائص المعلومات المفيدة بما يأتي:

الملاءمة (وثاقة الصلة)

المعلومات الوثيقة الصلة تؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية، فهي تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها ومادتها.

الموثوقية (الاعتمادية)

المعلومات الموثوقة خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ويمكن أن يعتمد عليها المستخدمون، لكونها تمثل بشكل صادق ما تزعم أنها تمثله، أو ما يمكن أن يتوقع بدرجة معقولة أن تمثله.

وتسهم العوامل الآتية في الاعتمادية (الموثوقية):

- العرض الصادق.
- غلبة المضمون الاقتصادي على الشكل القانوني.
- الحيادية.
- الحرص.
- الاكتمال.

قابلية المقارنة

ينبغي أن تعرض المعلومات على نحو ثابت بمرور الوقت وعلى نحو ثابت ومتسق بين الكيانات من أجل تمكين المستخدمين من إجراء مقارنات ذات دلالة.

إمكانية الفهم

ينبغي أن تكون المعلومات سهلة الفهم بوساطة المستخدمين الذين تتوافر لديهم معرفة أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفاني (حماد، ٢٠٠٦، ٦).

إن تعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية يجعل مهمة إنتاج وتوفير معلومات ملائمة مهمة صعبة ودقيقة، فالمدير يهتم بمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية، وذلك بهدف معرفة إمكانية سداد الالتزامات في تواريخ استحقاقها. أما المستثمر فيهتم بالأرباح المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية حالياً ومستقبلاً. وهكذا فإن خاصية الملاءمة تبرز من خلال استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كان المستخدم مديراً أو مستثمراً.

إن من الخصائص الفرعية للملاءمة القدرة على التنبؤ، وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، ومن ثم تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ بالمستقبل. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال (Hendriksen. & Breda, 1992, 129)

وبناءً عليه فإن أكثر ما يهم المستخدم هو التنبؤ بإمكانية استمرار الوحدة الاقتصادية وعدم تعرضها للفشل المالي. وبما أن مفهوم ملاءمة المعلومات هو مفهوم نسبي يتوقف على المجال الذي ستستخدم فيه. إذ "يعني معيار الملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله، فالمعلومة الملائمة لغرض ما قد لا تكون ملائمة لغرض آخر (صالح، ٢٠٠٠، ١٩).

فالمعلومات الملائمة في مجال التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية هي المعلومات القادرة على إعطاء تنبؤات صحيحة عن الفشل المالي للوحدة الاقتصادية في المستقبل. وبما أن هذا البحث يختص بدراسة الفشل المالي بالتحديد، فإن المعلومات الملائمة من وجهة نظر هذا البحث هي المعلومات القادرة على التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية. ومن خلال الدراسة التطبيقية يتم تحديد أي المعلومات أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي.

نماذج التنبؤ بالفشل المالي

إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الشركة الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، وإذا حل الفشل المالي بإحدى الشركات فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود وسيلة للوقاية من هذا الخطر المخيف. ويعتقد فريق من الباحثين أن إمكانية تجنب وقوع الإفلاس، أو على الأقل تخفيض معدله، تتجلى في إيجاد المؤشرات التي تكشف مسبقاً عن احتمال وقوعه (هندي، ١٩٩٧، ٦٢).

منذ بداية الستينات ظهر العديد من الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي، وذلك بتشجيع من

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصة (SES) في خضم الجدل الذي احتدم حينئذ حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن اختبار فرض استمرارية الشركة، وبالتالي عن دوره في الإنذار المبكر عن حوادث إفلاس الشركات التي أخذت تتزايد ملحقة أضراراً كبيرة بالمساهمين والمقرضين وغيرهم (مطر، ٢٠٠٣، ١٦٤).

ومنذ ذلك الحين وحتى عصرنا الحاضر سعى كثير من الباحثين على تطوير نماذج جديدة للتنبؤ، ومن ثم تطوير القدرة التنبؤية لها، وذلك سواء من جهة تحديث الأساليب والمناهج المتبعة في بنائها أو من جهة المتغيرات التي تتكون منها.

تعتمد هذه النماذج بشكل عام على النسب المالية المتعارف عليها، وباستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، كأسلوب تحليل عوامل التمييز بين المجموعات، وأسلوب الانحدار المتعدد باستخدام نظرية الاحتمالات، استطاع الباحثون استخراج نماذج للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه بفترة من الزمن، وفيما يأتي عرض أهم هذه النماذج حسب الترتيب الزمني الذي تعاقبت فيه هذه النماذج.

١. أنموذج بيفر (Beaver 1966)
٢. أنموذج ديكن (Deaken 1972)
٣. أنموذج ادمستر (Edmister 1972)
٤. أنموذج ألتمان وماكوج (Altman & Mccough 1974)
٥. أنموذج زافقران (Zvgren 1983)
٦. أنموذج قومبولا وزملائه (Gambola etal 1987)
٧. أنموذج كيدا (Kida 1981)

هذه أهم النماذج وأكثرها شمولاً ووضوحاً كما أن هناك العديد من النماذج الأخرى، ولكن لم يتم ذكرها، لأنها تكرار لبعض أجزاء هذه النماذج، يتم استخدام هذه النماذج السبعة في الدراسة التطبيقية، إذ تم تطبيقها على مجموعة من الشركات الخاسرة أي الفاشلة مالياً، وذلك عن طريق تحديد السنة التي تم فيها حدوث الفشل المالي، ومن ثم تطبيق هذه النماذج على بيانات القوائم المالية لهذه الشركات في السنوات السابقة لوقوع الحدث، وبالتالي فإن الدراسة اعتمدت على دراسة واقع هذه الشركات الفاشلة في الحاضر والماضي، بهدف إيجاد الأنموذج والبيانات المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وذلك لوقاية الشركات الناجحة من احتمالات الفشل المالي في المستقبل.

مفهوم الفشل المالي

بالعودة إلى الأدبيات المحاسبية نجد أن هناك مصطلحات متعددة للفشل المالي، فبعضهم يستخدم مصطلح الفشل المالي والبعض الأخر يستخدم مصطلح

الإفلاس، وبعضهم يعتمد مصطلح التعثر، وسيتم في هذا الجزء عرض معظم هذه المصطلحات بالتفصيل والتمييز بينها بوضوح.

ويرى البعض أن الفشل نوعان:

"**الفشل الاقتصادي**: يقصد بالمشروع الفاشل بالمفهوم الاقتصادي ذلك الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات، بمعنى أنه يمكن للشركة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها.

الفشل القانوني أو المالي، ويتخذ أحد الشكلين :

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة أو أزمة السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد على قيمة الخصوم.

الثاني: الإعسار ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول الشركة، وهو ما يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة (صالح، ٢٠٠٠، ١٤).

هناك بعض الباحثين يستخدم اصطلاح الفشل المالي Failure للتعبير عن العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدث وهو العسر المالي Insolvency (Argenti, 1986, 157).

كما يقدم الباحث Laitinen أنموذجاً لعملية انهيار الشركات مستخدماً أيضاً مصطلح الفشل المالي لوصف الحالة التي تنتهي بوصول الشركة إلى العسر المالي (Laitiner, 1993, 215).

من التعريفين السابقين نستنتج أن الفشل المالي هو مرحلة زمنية طويلة تمتد لعدة سنوات تمر فيها الشركة بعثرات وصعوبات لا تستطيع تجنبها إلى أن تصل في النهاية إلى حالة العجز عن سداد الالتزامات (العسر المالي)، في حين أن تعريف الدكتور جبل للفشل تمثل بما يأتي: "يستخدم مصطلح الفشل المالي للإشارة إلى انتهاء حياة الشركة بإشهار إفلاسها (جبل، ٢٠٠٤، ١٨٧).

يمكن للباحثين استخلاص تعريف للفشل المالي بأنه المرحلة التي تعاني فيها الوحدة الاقتصادية من العسر المالي الفني، ثم العسر المالي الحقيقي وصولاً إلى الفشل الاقتصادي.

في حين يمكن تعريف الإفلاس بأنه اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد.

قد تكون النتيجة الحتمية للفشل المالي هي الإفلاس والتصفية، ومن ثم توقف الشركة عن مزاولة نشاطها، ونلاحظ في بعض الحالات أن هذا الأمر قد لا يتحقق.

عرف Beaver في دراسته بخصوص التنبؤ بفشل الشركات معياراً لفشل الشركة، هو إما إفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو التخلف عن دفعها أرباح أسهمها الممتازة (Beaver, 1968, 215).

أما Deakin فقد عرف الشركة الفاشلة، بأنها تلك التي أفلست أو واجهت عسراً مالياً أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين (Deakin, 1972, 167).

أما Blum فقد عرف معيار الفشل بعدم القدرة على تسديد الديون في مواعيد استحقاقها، أو الإفلاس، أو الاتفاق مع الدائنين على تخفيض الديون (Blum, 1974, 25).

إن هذه التعاريف الثلاثة للفشل المالي تؤكد أن إفلاس الشركة وتصفيتها ليس النتيجة الحتمية للفشل المالي فقد تعجز الشركة عن دفع ديونها تجاه الغير وهذا كافٍ لعدها فاشلة مالياً فيما يتعلق بالشركات القطاع العام حيث تتولى الدولة مسؤولية الإدارة والدعم المالي، مما يجعل تأثير هذه الشركات على الدخل القومي أكثر وضوحاً، فإنه عندما تتعرض الشركة إلى مشاكل مالية حرجة نتيجة انعدام السيولة وتكديس المخزون وتحقيق خسائر متتالية، تتدخل الدولة وتقدم الدعم اللازم لمنع إشهار إفلاس هذه الشركة متجاهلة المشكلة الحقيقية التي تعاني منها الشركة. إن هذا التدخل من قبل الدولة لإنقاذ الشركة من الإفلاس لا يلغي الأثر السلبي الذي تسببه هذه الشركة على الدخل القومي والاقتصاد، واستمرار هذه الشركة الفاشلة مضيعة للأموال المستثمرة فيها فهي لن تحقق العائد المقبول من استثمار هذه الأموال. ومن ثم فإنه **لاعتبار الشركة التابعة للقطاع العام فاشلة مالياً يجب أن تعجز الشركة عن تسديد التزاماتها تجاه الغير، وأن يعطي معدل العائد على أموالها المستثمرة قيماً متدنية غير مرضية أو أنها تحقق خسائر متتالية**.(تم تحديد هذا المعيار من قبل الباحثين للاعتماد عليه في الدراسة التطبيقية لتحديد فشل كل شركة من شركات العينة المدروسة في حال انطبق عليها هذا المعيار، أو عدم فشل الشركة في حال لم ينطبق عليها هذا المعيار)، فانعدام السيولة النقدية وعجز نشاط الشركة عن توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية المصاريف والالتزامات المترتبة عليها هو المعيار المستخدم في هذا البحث لاعتبار الشركة التابعة للقطاع العام فاشلة مالياً. إن الدراسة التطبيقية لهذا البحث تمت على عينة من شركات القطاع العام في سورية ومن ثم فإن مصطلح الفشل المالي المستخدم ينطبق على ما تم ذكره بخصوص شركات القطاع العام أي أن الشركة تبقى مستمرة على الرغم من تعرضها للفشل المالي.

الدراسة التطبيقية في عينة من شركات القطاع العام الصناعي في سورية

قد تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية لعينة الشركات المدروسة والتي أعتمد عليها في تكوين نماذج التنبؤ بالفشل المالي السابقة مخالفة لظروف شركات القطاع العام الصناعي في سورية ولكي يتأكد الباحثين من مدى ملاءمة هذه النماذج المطروحة للتنبؤ بالفشل المالي لواقع الشركات الصناعية في سورية فإنه لابد من

تطبيق هذه النماذج على عينة من الشركات الخاسرة، والسؤال الذي يطرح: هل تتوافق هذه النماذج مع واقع الشركات الصناعية في سورية؟ الإجابة على هذا السؤال ستتم بعد تطبيق النماذج على الشركات المدروسة.

اختيار العينة

تم اختيار شركات الصناعات النسيجية لتطبيق الدراسة عليها، فمن خلال دراسة واقع قطاع الغزل والنسيج في مدينة حلب تبين ما يأتي:

يتألف قطاع الغزل والنسيج في مدينة حلب من ست شركات صناعية (قطاع عام)[*]:

١. الشركة السورية للغزل والنسيج - عين التل.
٢. الشركة الأهلية للغزل والنسيج - الليرمون.
٣. شركة الشهباء للمغازل والمناسج - عين التل.
٤. شركة حلب للأنسجة الحريرية (سجاد) - عين التل.
٥. الشركة العربية للملابس الداخلية - عين التل.
٦. الشركة الصناعية للملبوسات الجاهزة - عين التل.

يعاني قطاع الغزل والنسيج صعوبات عديدة تحول دون تحقيق الأرباح المطلوبة، ويتميز هذا القطاع حالياً بارتفاع التكاليف، وتراكم المخزون، وخسائر متتالية.

دراسة تحليلية لواقع شركات الصناعات النسيجية العامة في مدينة حلب

في هذه الدراسة أستخدم معيار للفشل المالي، إما عجز الشركة عن تسديد التزاماتها تجاه الغير، أو تراكم الخسائر المالية سنة تلو الأخرى. وبالتالي تعريف كل شركة من ضمن العينة على أنها فاشلة أو غير فاشلة في ضوء المعيار المحدد[**].

الشركة ١

من خلال دراسة معدل العائد على رأس المال[***] منذ عام ١٩٩٠وحتى عام ١٩٩٤ تبين ما يأتي:

([*]) تقارير وآراء الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش .

([**]) التقارير المالية والميزانيات المعتمدة في هذه الشركات.

([***]) يتم احتساب معدل العائد على رأس المال بالشكل الآتي: صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية، ويفرض البعض أن تأخذ النسبة متوسط حقوق الملكية لأن الربح هو نتيجة نشاط المشروع بين فترتين ماليتين.

الجدول ١

السنة	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
معدل العائد على رأس المال	٠,٢٣	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٣	-٠,٨١

نلاحظ من الجدول السابق أن أرباح الشركة بدأت بالانخفاض منذ عـــام ٩١ بمعدل /٠,٠٩/ عن عام ٩٠ واستمر هذا الانخفاض إلى أن حققت الخسارة في عام ٩٤. وهكذا يمكن القول إن هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٤.

الشركة ٢

من خلال الدراسة المقارنة لنتيجة أعمال الشركة خلال السنوات الماضية تبين أن الشركة تكبدت الخسائر في عام ٩٣ وفيما يأتي جدول يوضح معدل العائد على رأس المال للشركة قبل عام ٩٣ الذي بدأت فيه الخسارة.

الجدول ٢

السنة	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
معدل العائد على رأس المال	٠,٦٣	٠,٣٠	٠,٠١	-٠,١٣	-٠,٣٠

وبناءً على ما سبق يمكن اعتبار هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٣.

الشركة ٣

من خلال دراســـة معدل العائد على رأس المال للشركـــة خـــلال الـــسنوات ٩٤ -٩٨ تبين ما يأتي:

الجدول ٣

السنة	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨
معدل العائد على رأس المال	٠,٠٢٩	٠,٠٩٣	٠,٠٢٩	٠,٠٠٦	-٠,٠٩٣

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك انخفاضاً شديداً في المؤشر في عام ٩٧، إذ انخفض بمعدل ٠,٢٣ عما كان عليه في عام ٩٦ وتابع المؤشر الانخفاض إلـــى سجلت الخسارة في عام ٩٨. وهكذا يمكن القول إن هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٨.

الشركة ٤

من خلال دراسة معدل العائد على رأس المال للشركة خلال الـــسنوات ٩١ - ٩٥ تبين ما يأتي:

الجدول ٤

السنة	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
معدل العائد على رأس المال	٠,٢٤	٠,٢٢	٠,١٥	٠,٠٤	-٠,٤٩

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدل العائد على رأس المال خلال الأعوام المذكورة ولاسيما في عام ٩٤ إذ انخفض بمعدل ٠,١١ عما كان عليه في عام ٩٣. وهكذا يمكن عد هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٥.

الشركة ٥

من خلال دراسة معدل العائد على رأس المال للشركة خلال السنوات٨٩ -٩٣ تبين ما يأتي:

الجدول ٥

السنة	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣
معدل العائد على رأس المال	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,١٩٠	٠,٠٠٣	-٠,٠٥

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدل العائد على رأس المال ولاسيما في عام ٩٢، إذ انخفض بمعدل ٠,١٨٩ عما كان عليه في عام ٩١، وقد تم حدوث الخسارة في عام ٩٣ وبناءً على ما سبق يمكن عد هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٣.

الشركة ٦

يلاحظ من الاتجاه العام لنتائج أعمال الشركة منذ عام ١٩٨٣ إلى عام ٢٠٠٥ أنها شركة رابحة، ولكن منذ عام ٢٠٠٠ بدأت أرباح هذه الشركة بالتناقص التدريجي من خلال دراسة معدل العائد على رأس المال خلال السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ تبين ما يأتي:

الجدول ٦

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل العائد على رأس المال	٠,٠١٤	٠,٠١٢	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠١

نلاحظ من الجدول السابق أن هناك انخفاضاً واضحاً في معدل العائد على رأس المال، كما أن القيم المحسوبة خلال الأعوام المدروسة جميعها قيم متدنية وغير مقبولة، وهكذا يمكن عد هذه الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٢٠٠٥.

وبتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على بيانات الشركات الفعلية خلال السنوات السابقة لسنة الفشل المالي والمحددة في هذا البحث بشكل مفصل لكل شركة تبيّن ما يأتي:

أظهرت الدراسة أن أنموذج كيدا هو أكثر النماذج شمولاً وسهولة. واستطاع الأنموذج التنبؤ بالفشل المالي، وكانت قيم المعادلة (Z) سالبة لدى معظم الشركات، وتبين أن معظم الشركات المدروسة لديها احتمالية عالية في التعرض للفشل المالي في السنة السابقة لتحقق معيار الفشل المالي المحدد في هذه الدراسة. كما أن تطبيق هذا الأنموذج تميز بالسهولة والوضوح إذ يمكن لكل شركة أن تقوم بتطبيقه سنوياً ومن ثم التنبؤ بوضع الشركة المالي سنة تلو الأخرى.

نجد أن هذا النموذج يتوافق بشكل كبير مع واقع الشركات المدروسة، وهو الأفضل بين النماذج ما عدا الشركة ٣، إذ لم يتوافق هذا النموذج مع واقع هذه الشركة على الرغم من أن الدراسة التحليلية أثبتت أن الشركة فاشلة مالياً منذ عام ٩٨، إذ سجلت معيار الفشل المالي(وهو البدء بحدوث الخسائر في هذا العام ٩٨ والاستمرار بحدوث الخسائر حتى عام ٢٠٠٦)، كما أن الشركة عاجزة عن تسديد التزاماتها تجاه الغير. فمن دراسة مؤشرات تقييم الأداء للشركة ٣ تبين أن سيولة الشركة ضعيفة جداً، إذ بلغ متوسط نسبة الجاهزية النقدية (٥ %) خلال الأعوام السابقة لعام الفشل المالي، كما بلغ متوسط فترة السداد للموردين /١٨٥/ يوماً، وبما أن الأنشطة التشغيلية في هذه الشركة لا تؤمن التدفقات النقدية الداخلة اللازمة لسداد الالتزامات، فإن الشركة تقوم بتسديد جزء من التزاماتها من الأموال المقدمة من الدولة لحل الأزمة بشكل مؤقت، من دون حل المشكلة الأساسية. وعلى الرغم من ذلك لم يتنبأ النموذج بفشل هذه الشركة والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول ٧

النسبة	الشركة ١	الشركة ٢	الشركة ٣	الشركة ٤	الشركة ٥	الشركة ٦
صافي الربح بعد الفائدة والضريبة/الموجودات X1	0.041	0.001	0.002	0.0001	0.001	0.001
جملة حقوق الملكية /جملة المطلوبات X2	0.099	0.259	0.378	0.112	0.189	0.318
الأصول السائلة /المطلوبات المتداولة X3	0.101	0.035	0.006	0.023	0.027	0.371
المبيعات/الموجودات X4	0.497	0.962	0.169	0.240	0.452	0.323
النقدية /جملة الموجودات X5	0.086	0.019	0.003	0.015	0.017	0.062
Z	-0.169	-0.346	0.080	-0.070	-0.137	-0.169

إن صيغة أنموذج كيدا تأخذ الشكل الاتي:

$$Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.27X5$$

وبناءً على هذه المعادلة فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها الشركة تزداد كلما كانت قيمة Z مقداراً سالباً وتنعدم احتمالات الفشل المالي إذا كانت قيمة (Z) موجبة، هذا وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل تصل إلى (٩٠%) قبل سنة من حدوث الفشل (الزبيدي، ٢٠٠٠، ٣٠٠).

إن قيمة (z) سالبة لدى معظم الشركات ما عدا الشركة ٣ فقد بلغت قيمة z (٠,٠٨٠)، وهي قيمة موجبة، وتدل على عدم وجود احتمالات للفشل المالي في العام القادم، وبما أن الشركة حققت معيار الفشل المالي في عام ٩٨ وهو حدوث الخسارة، كما ظهر من دراسة تطور معدل العائد على رأس المال للشركة، وأن الشركة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير كما ظهر من دراسة مؤشرات تقييم الأداء للشركة خلال السنوات السابقة لسنة الفشل المالي، فإن تطبيق أنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات الفعلية للشركة ٣ في عام ٩٧ لم يعط نتائج تفيد بالتنبؤ باحتمال حدوث الفشل المالي للشركة في عام ٩٨ كما حدث فعلاً في الواقع.

تعديل القوائم المالية للشركات على وفق مدخل التكلفة التاريخية المعدلة

ولإجراء التعديل يجب إتباع الخطوات الآتية:

١. إعداد القوائم المالية الأساسية – قائمة الدخل وقائمة المركز المالي – كالمعتاد طبقاً لمبادئ مدخل التكلفة التاريخية
٢. تحديد الرقم القياسي المناسب لمستوى الأسعار العام وهنا نواجه أحد الاختيارين:
   - رقم قياسي عام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها بصفة عامة
   - رقم قياسي عام للأسعار على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة بصفة خاصة
١. تبويب عناصر قائمة المركز المالي إلى عناصر نقدية وأخرى غير نقدية
٢. تعديل أرقام العناصر غير النقدية باستخدام الرقم القياسي الذي سبق تحديده وذلك لإظهار أثر التغير في المستوى العام للأسعار
٣. احتساب المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاحتفاظ بالعناصر النقدية خلال الفترة المحاسبية (الشيرازي، ١٩٩٠، ٥٠٠).

ولتحديد الرقم القياسي للأسعار يجب دراسة الأرقام القياسية بشكلٍ عام ومعرفة المتاح منها لاختيار الرقم القياسي الأنسب لاستخدامه في تعديل البيانات.

الأرقام القياسية

هي طريق مختصر لوصف المتغيرات الاقتصادية، وهي كثيراً ما تستعمل لوصف التغير في الأسعار أو الكميات أو القيمة مع الزمن (أبو صالح، ٢٠٠٠، ٢٦٣).

إن الحصول على رقم قياسي للأسعار على مستوى الشركة يعد مفيداً جداً في عملية التعديل، ولكنه من الصعب تحديد هذا الرقم لذلك تم اختيار الرقم القياسي العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي والجدولان الآتيان يوضحان تغيرات قيم هذا الرقم من عام ٦٣ -٢٠٠٥ باعتبار إن عام ٢٠٠٠ هو عام الأساس (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٠٦، ٥٢٨ -٥٢٩):

الجدول ٨

السنة	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
القيمة	٨٨	٩٢	١٠٢	٩٩	١٠٠	١٠٥	١١٠	١١١	١٢٩	١٤٠

الجدول ٩

السنة	٦٣	٧٠	٧٥	٨٠	٨٥	٩٠	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
القيمة	١٧	١٨	٣٧	٥٩	٦٢	٥٧	٦٨	٧١	٧٣	٧٨

تعديل القوائم المالية لشركات العينة المدروسة

تم في هذا الجزء من الدراسة تعديل القوائم المالية لكل شركة من شركات العينة المدروسة وذلك في السنة السابقة لسنة الفشل المالي لكل شركة. بهدف تطبيق أنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات المعدلة لهذه الشركات من أجل مقارنة نتائج التطبيق على القوائم الفعلية والقوائم المعدلة لكل شركة وتحديد أي البيانات تعطي معلومات أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات.

وبعد تعديل القوائم المالية للشركات على وفق أساس التكلفة التاريخية المعدلة تم تطبيق أنموذج كيدا على القوائم المعدلة وقد بينت الدراسة أن نتائج تطبيق أنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات المعدلة يعطي تنبؤات بالفشل المالي أكثر واقعية من البيانات الفعلية والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول ١٠

النسبة	الشركة ١	الشركة ٢	الشركة ٣	الشركة ٤	الشركة ٥	الشركة ٦
صافي الربح بعد الفائدة والضريبة/الموجودات	0.0001	0.0008	0.002	0.009	0.0004	0.001
جملة حقوق الملكية /جملة المطلوبات	0.104	-0.324	0.123	-0.145	0.174	0.187
الأصول السائلة /المطلوبات المتداولة	0.036	0.037	0.067	0.105	0.027	0.047
المبيعات/الموجودات	0.175	0.452	0.117	0.351	0.355	0.163
النقدية /جملة الموجودات	0.008	0.007	0.019	0.058	0.011	0.014
Z	-0.051	-0.359	-0.027	-0.247	-0.100	-0.014

إن تطبيق أنموذج كيدا على البيانات المعدلة للشركات المدروسة في الأعوام السابقة لعام الفشل المالي لكل شركة، أعطى قيماً سالبة لـ (z) واستطاع التنبؤ بالفشل المالي لجميع هذه الشركات، حتى الشركة ٣ فإن البيانات المعدلة تمكنت من التنبؤ بالفشل المالي للشركة بتطبيق أنموذج كيدا إذ كانت قيمة z= -٠,٠٢٧ وهي مؤشر لاحتمال حدوث الفشل المالي في السنة اللاحقة للسنة المدروسة، وفي الواقع فإن الشركة سجلت معيار الفشل المالي في عام ٩٨ كما ظهر سابقاً، وأنموذج كيدا تنبأ بالفشل المالي للشركة ٣ باستخدام البيانات المعدلة لعام ٩٧ للشركة. وهنا يمكن القول إن البيانات المعدلة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة تعطي نتائج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات أقرب إلى الواقع، ومن حيث معلومات أكثر ملاءمة من المعلومات المستخرجة من القوائم المالية الفعلية.

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج

١. توصل الباحثون إلى إثبات الفرضية الأولى، فالمعلومات المحاسبية المعدة على أساس المستوى العام للأسعار أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات خلال فترات التضخم. وذلك بدا واضحاً عند مقارنة نتائج تطبيق أنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات الفعلية والمعدلة لشركات العينة المدروسة، فقد أعطت البيانات الفعلية تنبؤات لخمس شركات فاشلة مالياً من شركات العينة المدروسة، وكانت قيم z سالبة بالنسبة لهذه الشركات كما يأتي:

الجدول ١١

النسبة	الشركة ١	الشركة ٢	الشركة ٣	الشركة ٤	الشركة ٥	الشركة ٦
Z	-0.169	-0.346	0.080	-0.070	-0.137	-0.169

أما الشركة ٣ فقد كانت قيم z موجبة، وتدل على عدم وجود احتمالات للفشل المالي في العام اللاحق، وبما أن الشركة سجلت معيار الفشل المالي في عام ٩٨، وهو حدوث الخسارة، كما ظهر من دراسة تطور معدل العائد على رأس المال للشركة، وأن الشركة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير، كما ظهر من دراسة مؤشرات تقييم الأداء للشركة خلال السنوات السابقة لسنة الفشل المالي، فإن تطبيق أنموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات الفعلية للشركة ٣ في عام ٩٧ لم يعط نتائج تفيد بالتنبؤ باحتمال حدوث الفشل المالي للشركة في عام ٩٨ كما حدث فعلاً في الواقع.

في حين أن تطبيق نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي على البيانات المعدلة على وفق المستوى العام للأسعار أعطى نتائج تنبؤ بالفشل المالي أقرب إلى الواقع لدى جميع الشركات المدروسة كما يأتي:

الجدول ١٢

النسبة	الشركة ١	الشركة ٢	الشركة ٣	الشركة ٤	الشركة ٥	الشركة ٦
Z	-0.051	-0.359	-0.027	-0.247	-0.151	-0.014

فجميع قيم z سالبة وتدل على احتمال وقوع الفشل المالي للشركات في العام اللاحق للسنة المدروسة، وهو عام الفشل المالي للشركات.

٢. توصل الباحثون إلى إثبات الفرضية الثانية، فمن خلال مقارنة نتائج تطبيق أنموذج كيدا على كل من البيانات الفعلية والمعدلة للشركات المدروسة تبين أن القيم المطلقة لـ z مختلفة، كما أن نتيجة تطبيق أنموذج كيدا على البيانات الفعلية للشركة ٣ أعطت قيمة موجبة لـ z (٠,٠٨٠)، في حين أن نتيجة تطبيق أنموذج كيدا على البيانات المعدلة للشركة ٣ أعطت قيمة سالبة لـ z (-٠,٠٢٧)، وهذا يدل على اختلاف النتائج تبعاً لاختلاف البيانات المعتمدة في القياس.

ثانياً - التوصيات

١. استخدام أنموذج كيدا Kida للتنبؤ بالفشل المالي أسلوباً من أساليب التحليل المالي المعتمدة في شركات القطاع العام، إذ أثبتت الدراسة ملاءمة هذا الأنموذج للتطبيق في شركات القطاع العام في سورية ليمكّن الشركة من التنبؤ

بالوضع المالي المستقبلي للشركة سنة تلو الأخرى، إذ استطاع التنبؤ بالفشل المالي لمعظم شركات العينة المدروسة عن طريق إعطاء قيمة سالبة للمعادلة (Z).

٢. عدم الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات التي قد تكون مضللة، ولا يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي للشركة في ظل التضخم.

٣. إعداد قوائم مالية معدلة على وفق المستوى العام للأسعار ملحقة بالقوائم المالية الفعلية للشركة لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للشركة إذ ثبت تفوق التكلفة التاريخية المعدلة في توفير معلومات ملائمة عن الوضع المالي للشركة تؤدي دوراً فعالاً في التنبؤ بالفشل المالي.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. أبو صالح، محمد صبحي، وآخرون، مقدمة في الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠

٢. بركات، إبراهيم، دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم العربي - مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني، ٢٠٠٤

٣. جبل، علاء الدين، "تحليل القوائم المالية" مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٤.

٤. الحسنية، سليم، نظم المعلومات الإدارية، نمو إدارة المعلومات في عصر المنظمات الصناعية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٥. حماد، طارق، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦.

٦. الرزو، حسن مظفر، سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٤٨، شباط، ٢٠٠٨.

٧. الزبيدي، حمزة محمود: "التحليل المالي ــ تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، ٢٠٠٠.

٨. ستيوارت، توماس، ثروة المعرفة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.

٩. الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.

١٠. صالح، سمير، المحاسبة الإدارية الإستراتيجية، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٠.

١١. المصري، تيسير، توحيد المعرفة المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٣ - العدد الأول، ٢٠٠٧.

١٢. مطر، محمد: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

١٣. نجم، عبود نجم، إدارة المعرفة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

١٤. هندي، منير إبراهيم، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٧.
١٥. الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Argenti. John: "Pre diction Corporate Failure". Journal of Accounting Research, February. 1986.
2. Beaver William: "Alternative Accounting As Prediction of Failure". The Accounting Review, 1968.
3. Blum Marc: "Failing Company Discriminate Analysis". Journal of Accounting Research. Spring 1974.
4. Deakin Edward: "A Discriminate Analysis of Predictors of Business Failure ". Journal of-Accounting Research. 1972.
5. Hendriksen E. & Breda M., Accounting Theory, 1992, 5th. Edition, McGraw-Hill, USA,
6. Laitiner E. K.: "Financial Predictors for Different Phases of the Failure Process "Omega. Vol 22. No 2. 1993.